

# قانون الاحتكار اليوم على مائدة الشعب التجارية



قانون الاحتكار اليوم

في البداية طالب د. نادر رياض عضو مجلس إدارة غرفة القاهرة ومستشار لجنة الصناعة والطاقة بمجلس الشعب بالاستعانة بالخبراء في مناقشة قانون المنافسة والاحتكار بالإضافة إلى الاستعانة بمذكرات اللجنة الاقتصادية بالحزب الوطني الخاصة بالقانون وأكد على أهمية خروج القانون بالصورة التي تضمن خلو السوق المصري من أي صورة من صور الاحتكار. كما طالب رجب العطار سكرتير عام غرفة القاهرة وأمين النشاط التجاري بالحزب الوطني بالقاهرة بمناقشة القانون باستفاضة مع أخذ رأي التجار ووضعه في الاعتبار وأكد العطار ضرورة القضاء على كل التشوهات الموجودة بالقانون حتى

نضمن منافسة شريفة بين التجار والقضاء على كل مظاهر الاحتكار وأشار إلى أهمية وجود آلية فعالة تضمن عدالة المنافسة بين الشركات المصرية ونظيرتها الأجنبية العاملة في مصر. وأكد طارق السلاب عضو مجلس إدارة غرفة تجارة القاهرة ورئيس شعبة تجار الحدايد والبويات بالغرفة أن جميع التجار هدفهم الأول دائماً هو حماية المنتج وتنظيم المنافسة وعدم الاحتكار. وأوضح أن المنتج والمستهلك والسلعة منظومة متكاملة عندما يتأثر أي عنصر منهم يتأثر الجميع بالسلب وهو ما نرفضه دائماً كتجار وصناع. وطالب السلاب بحماية المنتج المصري من



رجب العطار



طارق السلاب

الاحتكار على جميع مستويات التجارة. وأشار إلى أن التجار يطالبون بإعادة النظر في البند الخاص بالمواصفات القياسية في قانون تنظيم المنافسة ومنع الاحتكار. وأكد على ضرورة تيسير الإجراءات على المصانع لتشجيعهم للحصول على علامة التوحيد القياسي لمنتجاتهم. كما أكد على أهمية توحيد العبوات والمقاييس مثل وحدة اللتر والوزن والنوع والكثافة حتى نحد من ظاهرة الغش التجاري والاضرار بالمصانع والتجار الجادين لأن بعض المصانع تلجأ إلى تقليل حجم العبوات مع ثبات السعر وبالتالي فإن المستهلك يتوه في التقدير السعري للمنتج لأنه تحت تأثير منافسة غير شريفة وأكد أن التوحيد

القياسي للعبوات يجعل المنافسة عادلة ويمنع أي نوع من الاحتكارات. وأوضح أن المنافسة عنصر رئيسي وينبغي أن تكون للاحتكار وقوانينه ضوابط تتحكم في المجتمع التجاري ككل وتضمن وجود سعر وجود شرعية للمنتج. وأكد أن الهدف الرئيسي لمطالب التجار من قانون تنظيم المنافسة ومنع الاحتكار هو توسيع سبل المنافسة للوصول بأفضل المواصفات والقياسات لكل منتج حتى نضمن سوقاً تجارية منظمة وغير خاضعة لأي نوع من أنواع الاحتكارات. وأشار إلى أهمية تنظيم قواعد عمل الشركات الأجنبية التي تدخل السوق المصرية وعدم احتقارها للإنتاج والأسواق.